بحوث في اللغة العربية: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ١٤ (ربيع وصيف ١٤٣٧هـ.ق/ ١٣٩٥ هـ. ش)، ص ٧٥ ـ ٨٨

سيبويه بين التقعيد والوظيفية (الاستثناء دراسة)[1]

جلال مرامي ❖
مجيد قاسمي ❖❖

الملخص

يسعى هذا البحث إلى الكشف عن منهجية سيبويه في دراسة النحو على ضوء التقعيد والوظيفية وذلك بالارتكاز على ما جاء في تبويبات الاستثناء. فانتهى البحث إلى أنّ أسلوب سيبويه تقنيني تحليلي، لا يقف عند نقل المسموع، بل يتجاوزه إلى دراسة تحليلية وظيفية. وأدنى دليلٍ يكشف اعتماده على هذا الأسلوب هو أن كثرة المصطلحات التي يستعملها في تصنيف الأبواب اصطلاحات وصفية كثر ما تشرح الشّكل الإعرابي والتعليل له في آن واحد. ويكشف هذا البحث معتمدا على المنهج الوصفي ـ التحليلي أنّ سيبويه لم يهمل الجانب الوظيفي للغة العربية بل اعتنى بالاستعمالات، والوظائف الدلالية والتداولية عناية فائقة، حيث تكمن وراء كل استعمال، ولغة قومٍ وموقفٍ كلامي دلالته المختلفة، التي يدرسها سيبويه دراسة مستقصية. من ثمّ ما صار يعرف في وقتنا الراهن بنظرية الوظيفية كان موجودا لدى سيبويه على سبيل التطبيق والتوظيف العملي.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، الكتاب، التقعيد، الوظيفية، الاستثناء مصداقا.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

المقدمة

إنّ المنتحي إلى كتاب سيبويه يمكن أن ينتهي إلى أنّ هذا الكتاب يغلب عليه عرض القواعد المتعلقة بصور التأليف التي يجيزها الكلام العربي بمنأى عن استحضار الوظيفة التي استدعت هيئة تركيبية معيّنة، لكن هذه الغلبة لا تنفي وجود التفاتات تعدّ نواة لبحث يجمع بين الوظيفة والبنية، حيث إنّ سيبويه يرى البنية تابعة للوظيفة ؛ والدليل على ذلك ما ذهب إليه من أنّ الكلام إذا كان

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٥/٤/٦هـ. ش ؛ تاريخ القبول: ١٣٩٥/٧/١٢هـ. ش.

❖ أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة العلامة الطباطبائي. Email: jalalmarami@yahoo.com
❖❖ طالب الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة العلامة الطباطبائي (الكاتب المسؤول). Email: Majidghasemi118@gmail.com

مستحيل التحقيق في الواقع العيني ـ ليس مما يتكلّم به لأنّه لا معنى له دقيق يعكسه ـ لا يوصف بالنحوية أو بالمقبولية القاعدية، لأنّه تأليف غير وارد. كثر ما يتمظهر هذا المدّعى في تعبيره: «هذا تمثيلٌ، وإن كان يَقبحُ في الكلام» ونظيره: «فهذا تمثيلٌ ولا يتكلَّم به» و«فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به»، حيث يأتي بتمثيل لم يلفظه العرب نتيجة لعدم اجتلاب المعنى لذلك التمثيل.

وتظهر أهمية هذا البحث من جوانب عديدة منها:

أ) لسيبويه كفاءة ريادية للّسانيات الحديثة، ولكنه إما قد غضّ الطرفُ عنه ولم يعطَ حقَّ تأهيله وإما يُطرَف إليه بشزر يندّده بالجاني للعربيّة وبدكتاتور النحو وبمحنّط العربية الذي أغلق الأبواب على اللغة بما سنّه من قواعد.

ب) النحو ليس كما ينعته خصومه بأنّه علم متورّط استحوذ عليه الجمود، ذلك لأنّ المؤلفات النحوية الأولى الأصيلة جمعت بين التقعيد والوظيفة، كالكتاب لإمام النّحاة سيبويه والأصول لابن السّراج والمقتضب للمبرد. فالنحو العربي علم مؤثّل يلائم الكيان الفطري للغة وليس تلك القواعد الجافّة والأمثلة المصنوعة التي لا تؤدّي إلى ملكة ولا تربّي ذوقا لغويّا سليما، فتتجلّى أهمية كتاب سيبويه لإعادة قراءته والنّظر فيه ترشيدا لتخبّط الجدد من النّحاة الذين أغفلوا الجانب الوظيفي للنحو، حيث أدّى ذلك التخبّط إلى اتجاه تعليمي جافّ يتبرّم منه الناحي نحوه، بينما رسم سيبويه خطوطا هادية في تعلُّم العربيّة تعلُّماً يضع كلّ تركيب موضعه، ويعرف لكلّ مقال مقامه، حيث إنّ دراسة الكتاب من الزوايا المختلفة ومنها دراسته وظيفيّا من الضروريات التي تتطلب بحثا مستقلا يكشف جانبا من جوانبه العلمية الغالية.

ويتطرّق هذا البحث إلى دراسة الاستثناء في كتاب سيبويه للإجابة عن الأسئلة التالية:

كيف يكون أسلوب سيبويه في تدوينه للنحو العربي؟ ما هي مصادره في تقعيد اللغة؟ أأهمل سيبويه الجانب الوظيفي للكلام العربي وحصر دراسته فيما يوصف بالتحنيط والجمود اللغوي؟ ما مدى اهتمامه بالنحو الوظيفي؟

خلفيّة البحث

الدراسات التي تناولت الكتاب كثيرة، وهي على كثرتها لا تقدّم أدلة تطبيقية كافية مقنعة تكرّس عنايتها على اعتراض الكتاب بين التقعيد والوظيفية، بل تتبعثر أدلّة هذا الاعتراض هنا وهناك فقلّما يمكن أخذها بعين الاعتبار، من تلك الدراسات:

«دراسات في علم اللغة التقابلي عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي»، تأليف الدكتور سعيد حسن بحيري. و«التوسع في كتاب سيبويه»، تأليف الدكتور عادل هادي حمادي العبيدي. و«الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه»، تأليف الدكتورة خديجة الحديثي. و«٢٥ مقاله تحقيقى فارسى درباره سيبويه ارائه شده به كنگره جهانى بزرگداشت دوازدهمين قرن درگذشت سيبويه ـ دانشگاه پهلوى ٧ تا ١٢ ارديبهشت ١٣٥٣»، تأليف الدكتور محمد حسين إسكندري. و«٢٥ محاضرة التي ألقيت بالعربية في المؤتمر العالمي لتكريم سيبويه بمناسبة مرور اثني عشر قرنا على وفاته ـ المنعقد في جامعة بهلوي بشيراز من ٧ إلى ١٢ أرديبهشت سنة ١٣٥٣ الشمسية»، نشرات جامعة بهلوي. و«سيبويه‌پژوهى ـ مجموعه مقالاتى درباره سيبويه و جايگاه علمى او»، تأليف محمد باهر. و«سيبويه: زبانشناس و دستور نويس» تأليف الدكتور محمد دبير مقدم؛ وغيرها كثير.

نبذة عن سيبويه والكتاب

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبَوَيْه (قيل صحيحه في الفارسية: سيبُويه، أي "المطيَّب برائحة التّفاح") هو من أول وأعظم النحاة للغة العربية. وإنّ كتابه ليست له مقدمة ولا خاتمة، أوّله: «هذا بابُ علْمِ ما الكلِمُ من العربية»، وآخِره: «ومثل هذا قول بعضهم: «عَلْماءِ بَنُو فُلانٍ»، فحذَفَ اللام، يريد: على الماءِ بَنُو فُلانٍ. وهي عربيَّة».

ثم إن سيبويه قد قسم كتابه إلى ثلاثة أقسام: يكاد القسم الأوّل من الكتاب يكون للنحو وإن تردّد فيه بعض مسائل الصرف. ويكاد القسم الثّاني منه يكون للصرف وأمّا في القسم الثالث والصفحات الأخيرة فقد خصّ كتابه للأصوات اللغوية. وأمّا من جهة الترتيب فإن كتابه يخالف الترتيب الذي تتبعه كتب النحو والصرف اليوم. فسيبويه لا يذكر المرفوعات على حدة، وإنّما يمزج بعضها بالآخر، فيذكر المسند والمسند إليه، ثمّ ينتقل إلى الفاعل والمفعول والحال، والحروف التي تعمل عمل ليس وإلى المبتدأ والخبر والاستثناء (انظر: الحديثي، ١٩٦٧م، ص ٨٨). وأمّا من جهة الأبواب فهي كثيرة؛ فسيبويه عادة لا يضمّن المباحث تحت مسمّى واحد بل يضع لكل قاعدة يكتبها بابا متجزّئا، على سبيل المثال يذكر الاستثناء ومسائله في ثمانية عشر باباً وهي تجيء على نهج منطقي ويكمل التالي سابقَه. وتكون عناوين الأبواب طويلة في الغالبية الساحقة؛ ذلك لأنّ الألفاظ النحوية والصرفية لم تكن مصطلحة آنذاك فكان سيبويه يعتمد في العناوين على الاتجاه التوصيفي التحليلي ويطيل العنوان ليشمل جميع فقرات البحث.

وأمّا من ناحية المصطلحات والتعابير فهي إمّا لم تكن مصطلحة كالاستثناء المفرّغ والمتّصل والمنقطع، فهو اعتمد فيها على تعاريف وصفية تحمل معناها وإمّا صارت مصطلحة عنده ولا يزال النحاة يستعملونها على نفسها وإمّا تغيّر مدلولها عند النحاة الجُدد، مثل لفظة «الخَبَر» التي استعملها للحال وللخبر، بينما حصر النحاة الجدد توظيفها للخبر، فقال في كتابه: «**واعلم أنّ كلّ شيء كان للنكرة صفةً فهو للمعرفة خَبَرٌ، وذلك قولك: «مررتُ بأخوَيْك قائمَيْنِ»، فـ«القائمان» هنا نصب على حدّ الصِّفة في النّكرة**» (سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، ص٦). ويمكن القول عن منهجية سيبويه العامة في دراسة الأبواب إنّها تتميز باتجاه توصيفي تعليمي، لأنّه يبدأ الباب بالعنوان فيعقبه أمثلة نقليّة تؤيّد ما قاله من التقعيد والتنظير الذي عنونه، وبعد ذلك يقوم بالتقويم، والتوطيد والتوثيق بالأدلّة العقلية والنقلية وإذا ما تعرّض لمسألة خلافيّة، يكتنه ويلتمس موجب الخلاف ولا يلقيها على عواهنها، وهي طريقة تساعد المتلقّي المتفقه على تثبّت اللغة.

التقعيد

التقعيد في اللغة على زنة التفعيل ومن بابه، وورد في المعاجم: «**قَعَّدَ القَاعِدَةَ: وَضَعَها**» (مصطفى، ٢٠١٠م، ج٢، ص٧٤٨)؛ أي وَضعَ لها أصولها. وفي الاصطلاح النحوي قال الزايدي بودرامة عنه عبر التفريق بين القاعدة والتقعيد: «**إنّ القاعدة جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة وهو الجزء الضابط لخواصها، والمرشد إلى كيفيات توظيفها، وهي بهذا المفهوم لا تُيسّر ولا تسهّل بالحذف أو الإهمال أو الاستغناء عن بعض جوانبها؛ ذلك أنّها تسري في جسم اللغة ولا تنفكّ عنها، أمّا التقعيد فهو وسائل إنتاج القاعدة [...] إنّ التقعيد هو الجانب النظري، في الموروث النحوي، من السّماع والقياس، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه**» (بودرامة، د.ت، ص١)؛ فالتقعيد بهذا المعنى يستلزم العلم الوافر بأحوال اللغة وسبر أسرارها طلباً لوضع الأصول النظرية والمنهجية؛ وذلك يتوافر بعد الإلمام بموارد أو مصادر موثوق بها، تصدر عن بطون نفس المجتمع الناطق بتلك اللغة، فهذا هو سبب قيام النحاة واللغويين العرب الأوائل برحلات بين القبائل في شبه الجزيرة العربية للسماع من ألسنة فصحاء موثوق بعربيتهم وجمع المادة اللغوية. أمّا المصادر التي اعتمد عليها سيبويه في التقعيد النحوي (أو التقعيد اللغوي) للعربية فهي القرآن الكريم، وكلام العرب شعره ونثره والحديث الشريف.

الوظيفية Fonctionnalisme

قيل عن نظرية النحو الوظيفي (Functional Grammar) إنّه ظهرت في عام ١٩٧٨م ردّة فعل عنيفة ضد المدّ التوليدي التحويلي تتمثّل في نظرية النحو الوظيفي بزعامة سيمون ديك الهولندي، حيث مثل للجانب التداولي ورفض مبادئ النحو التوليدي التحويلي (كالتحويل) محاولا الاستفادة مما قدمه فلاسفة اللغة العادية، وموسعا النظر نحو بناء نحو يربط بين البنية والوظيفة[١]. ثمّ دخلت هذه النظرية إلى العربية عبر بوابة المملكة المغربية بجامعة محمد الخامس بالرّباط عام ١٩٨٢م، على يد الدكتور أحمد المتوكل (انظر: زيغد، ٢٠١٢م، صص١٣٥ ـ ١٣٤ و١٤٤).

فالنحو الوظيفي يبحث عن المعنى، والوظيفة والتركيب إضافة إلى أنّه يعنى عناية فائقة بجميع الاستعمالات ولا يسمح باستبعاد أي استعمال طالما نطقت به العرب. وبهذا فالنحو الوظيفي هو ذلك الجهاز المركب من محصلة كل الوظائف التركيبية، والدّلالية والتداولية. أمّا النحو غير الوظيفي فهو النحو الذي يُكتفَى فيه بتحديد وظائف بنية الجملة التركيبية، أي يقتصر على البحث عن الدور الذي تؤدّيه الكلمات أو العبارات في الجملة، أي الوظائف التركيبية (بعيطيش، ٢٠٠٦م، ص٤١). وما قيل عن زعامة سيمون ديك لنظرية النحو الوظيفي مزعوم الدراسات اللّسانيّة الحديثة ولكنّ هذا البحث يعترف بسبق سيبويه وريادته على علماء النظريات اللسانية الحديثة في الاعتماد على الوظيفية.

التقعيد والوظيفية في تبويبات الاستثناء دراسة

١ـ هذا باب الاستثناء: يعدّد سيبويه في مجمل هذا الباب، الذي لا يعدو أسطراً، أدوات الاستثناء من الأحرف والأسماء والأفعال، فالجانب التقعيدي هنا يأتي اقتضاء لطبيعة الموضع.

٢ـ هذا باب ما يكون استثناء بـ«إلا»: يستهلّ سيبويه هذا الباب بتوطئة تقعيديّة، حيثُ يجيز للاسم الواقع بعد "إلا" وجهين:

أ) أوّلهما ما اصطلح المتأخّرون لتسميته بالاستثناء المفرّغ؛ وهو عند سيبويه معالجة نمطية تبيّن الحركة الإعرابية، بمعنى أنّه آثر استعمال مصطلحات وصفية تحمل معنى المفرَّغ وإن لم تحمل لفظه، إذ يذكر في كتابه أنّ الاسم بعد "إلا" يكون على وجهين: «**فأحدُ الوجهين أن لا تغير الاسمَ عن الحال التي كان عليها قبل أن تَلحق**» (سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٢٣) ثمّ يقول: «**فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق "إلا"، فهو أن تُدخل الاسمَ في شيءٍ تَنفي عنه ما سِواه، وذلك قوله: «ما أتاني إلا زيدٌ»، و«ما لقيت إلا زيداً» و«ما مررت إلا بزيد»**» (المصدر نفسه، ص٣٢٣)؛ وكلام سيبويه هذا يستغرق مدلول الاستثناء المفرَّغ.

واللافت للنظر أنّ سيبويه أثناء ذكره لهذا الوجه التقعيدي يضمّن طرفة طريفة من المعنى الوظيفي إبانة لفائدة "إلا"، انطلاقا من أنّها في هذا الوجه لا تغيّر إعراب الاسم بعدها «ولكنّها تجيء لمعنى» (المصدر نفسه، ص٣٢٣). فاعتبارا لما قاله سيبويه، الفرقُ بين

---

[١] – بالنسبة للتداولية ـ وللسياق دوره البارز والمهم فيها ـ لقد قدّم الباحثون تعريفات كثيرة لها، منها أنّ «**التداولية تعني بالكيفية التي تستعمل بها اللغة عند الحديث، وتهتم بالسياق الكلامي والموقف، وتعني بالمتكلمين وطرائق حديثهم، وبكل ما من شأنه أن يزيد عملية الاتصال وضوحا، حيث يعرفها إيلوار بأنها مجال يهتم بمعالجة ثلاثة معطيات توجه عملية التبادل الكلامي وهي: أ) المتكلمون ب) السياق ج) الاستعمالات العادية للكلام**» (انظر: عبد الحكيم، ٢٠٠٩م، ص٨٩). وتعرف النظرية التوليدية التحويلية بالاختصار على أنّ «**القواعد التوليدية والتحويلية تهتم مباشرة بأولية اللغة التي تُتيح للإنسان أن ينتج جمل اللغة كلها. وعملية الإنتاج هذه منوطة، في الأساس، بالقواعد التوليدية القائمة ضمن الكفاية اللغوية والتي تؤدّي، في حال العمل بها، إلى إنتاج الجمل التي بالإمكان استعمالها في اللغة أو إلى تعدادها**» (انظر: زكريا، ١٩٨٦م، ص١٣).

قولك: «ما قامَ إلا زيدٌ» وقولك: «قامَ زيدٌ» في أنّ الأوّل يفيد إثباتَ الفعل لما بعد "إلا" ونفيه عمّن سواه والثّاني يفيد إثبات الفعل للفاعل بدون أن تكون فيه دلالة على نفيه عمّن سواه (السّيرافيّ، ٢٠٠٨م، ج٨، ص١٦٤).

ب) ثانيهما «**أن يكون الاسمُ بعدها خارجاً ممّا دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تَعمل «عشرون» فيما بعدها إذا قلت: «عشرون درهماً»**» (سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٢٣). يُوعَز إلى أنّ «المتصل» و«المنقطع» من مصطلحات المتأخّرين في الاستثناء، أمّا سيبويه ـ وإن جاءت لفظة «المنقطع» عنده في بعض توضيحاته ـ فلم يتخذهما مصطلحينِ بل يعالجهما في ضوء الحركة الإعرابية، مثل ما يلاحظ في «ثانيهما».

هنا لا يكتفي سيبويه بالمسموع، فنراه بعد ذكره لهذين التقعيدينِ في أسطرٍ، يلتمس إلى تحليل ضمنيّ لعامل المستثنى، وذلك جاء عنده أثناء قياس تعريفي، حيثُ لا يكون في المستثنى في قولك: «ما أتاني إلا زيدٌ» وجهٌ سِوَى أن يكون على حاله قبل أن تَلحق "إلا"؛ لأنّه بعد "إلا" محمولٌ على ما يَرفع، كما كان محمولا عليه قبل أن تَلحق "إلا"، ولم يَشغل الفعلُ معمولا آخر سِوَى «زيدٌ» قبلَ أن تَلحق "إلا"؛ أمّا المستثنى في قولك: «أتاني القومُ إلا زيداً» فالعامل فيه مختلف عمّا مضى ذكره؛ ذلك أنّ الفعل فيه قد شغل معمولاً آخر سوى «زيداً» قبل أن تَلحق "إلا". من ثمّ يبدو أنّ ابن مالك قد أصاب في زعمه أنّ مذهب سيبويه نصب المستثنى بـ"إلا" (انظر: ابن عقيل، ١٣٨٧، ج١، ص٥٤٤). هذا هو المنهج التحليلي الذي يستشفه سيبويه وراء مسموعه ويتغلغل فيه برؤى استكشافيّة.

٣ـ هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه: يؤسّس سيبويه عمله التنظيري على المادة اللغوية المتداولة بين العرب ولا يجعله تقعيداً لأشكال افتراضيّة، فوجه الكلام عنده ـ كما أنّ عنوان الباب يوحي ذلك ـ أن تجعل المستثنى في قولك: «ما أتاني أحدٌ إلا ذلك» ونظائره بدلاً من الذي قبله؛ إلا أنّه قد سمع لغةً أخرى فيه وذلك أن يكون المستثنى فيه كالمستثنى في قولك الموجب: «أتاني القومُ إلا أباك» منصوباً بـ"إلا"؛ فيضع سيبويه هذه اللغة لغة ثانية اعتبارا للاستعمال العربي، إلا أنّه لا يتطرّق في هذا الموضع إلى أيّ تعليل يوضح الدّواعي المعنويّة لهذا الافتراق التّداوليّ ويؤجّل إيضاحَه إلى باب: «هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدَلاً» فشأنه في ذلك يشبه تحريك الهمّة والتّشويق إلى المتأخّر، لأنّ اختلاف الحركة الإعرابية يؤدّي إلى معنى مختلف.

في إطار هذه العملية التقعيدية، يتعرّض سيبويه لأمثلة تتكوّن من أسلوب تركيبي واحدٍ ولكنّ اعتبار المعنى فيه قد يمنع حركة إعرابية وقد يجيزها؛ يتمثّل ذلك في قولك: «ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً» وفي قولك: «ما ضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً»، فبينما يجوز في الأوّل أن تنصبَ «زيداً» على البدليّة من الاسم الأوّل ـ وهذا وجهُ الكلام بسبب انتفاء المبدل منه لفظاً ـ أو تحملَه على الإضمار الذي في «يقول» وترفعه، لا يجوز في الثّاني إلا النّصبُ. ذلك لأنّ المعنى في الأوّل أنّك أردتَ أنّه «ليس يقول ذاك إلا زيدٌ» وما جئتَ بفعل «رأيتُ» إلا لتُبدِي ما تيقّنته، أمّا الرّفع في الثاني فممتنع «**لأنّك أردت في هذا الموضع أن تُخبر بموقوع فعلِك، ولم ترد أن تُخبر أنّه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ، ولكنّك أخبرت أنّك ضَربت ممّن يقول ذاك زيدا**» (سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٢٦).

تجدر الإشارة إلى أنّ الكاتب لا يغفل العناية بالقدرة التواصلية ودور المتكلّم في توظيف قواعد اللغة أثناء العملية التواصلية، كما أنّ الشّأن عند الوظيفيين يتمحور في معرفة القواعد اللغوية وكيفية استثمارها في تلك العملية؛ الدّليل على عناية سيبويه بالمتكلّم قوله: «**ولو جعلتَ «رأيتُ» رؤية العين كان بمنزلة «ضربت»**» (المصدر نفسه، ص٣٢٦)؛ فالمعنى القصدي للرؤية القلبية أو الرؤية البصرية عند المتكلّم له أثر إعرابي قد أدلى سيبويه بتصريحه وذلك على نهج التداولية التي تدرس اللغة كما يستعملها النّاطقون بها ضمن مقاصدهم وتحديداتهم.

في خواتيم هذا الباب يتبيّن تطعيم آخر بين النحو التقعيدي والنحو الوظيفي، إذ يقول العرب: «أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ» و«قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ» فيرفعون «زيدٌ» مع أنّه لم يسبقه النفي الذي قعّده سيبويه في العنوان، فمخالفة الاستعمال بالقاعدة المذكورة جعلت الكاتب ـ يعنى به سيبويه ـ يتوسّل إلى توسيع نطاق النّفي اللفظي، فالذي يقصده سيبويه من قوله: «**وتقول: «أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ»، لأنّه صار في معنى: ما أحدٌ فيها إلا زيدٌ**» (المصدر نفسه، ص٣٢٦)، هو موافقة النّفي المعنوي أو التأويلي بالنّفي اللفظي، ذلك لأنّ «**«أقلّ» ينصرف على معنيين: أحدهما: النّفي العامّ والآخر: ضدّ الكثرة؛ فإذا أريد النّفي العامّ جُعِلَ تقديره: «ما رَجُلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ» كما تقول: «ما أحدٌ يقول ذاك إلا زيدٌ». وإن أُرِيدَ به ضِدُّ الكثرة، فتقديره: «ما يقول ذاك كثير إلا زيد»، ومعناهما يَؤُوْلُ إلى شيءٍ واحد**» (السّيرافي، ٢٠٠٨م، ج٨، ص١٧٣).

يتبادر هنا إلى الذّهن تساؤل مشروع لم يعالِجه سيبويه لا في هذا الباب ولا في سائر تبويبات الاستثناء معالجة واضحة إمّا لأنّه لم يفطن إليه وهذا مستبعد لغزارة علمه وإمّا لأنّه قد رآه معروفاً معهوداً، هو: لِمَ أبدلت العرب من المنفيّ ولَم تُبدِل من الموجب؟ قال المتأخّرون: لأنّ عبرة البدل أن يحلّ محلّ المبدل منه وفي المنفيّ يصحّ حذف الاسم المبدل منه قبل "إلا" ولا يصحّ ذلك في الموجب؛ لا يقال: «أتاني إلا زيد» لأنّه لا يجوز إثبات ما يتضادُّ، فإذا قلت: «ما أتاني إلا زيدٌ» فقد وقع النّفي على ما لا يجوز إثباته من الأشياء المتضادّة وكأنّك قلت: «**ما أتاني رجلٌ وحده، ولا رجلان، ولا رجال مجتمعون، ولا متفرقون» فإذا أثبتَّ على هذا الحدّ فقلتَ: «أتاني إلا زيدٌ»**؛ فقد أوجبت إتيان النّاس كلّهم على هذه الأحوال المتضادّة، وذلك لا يجوز ولا يُقصد (انظر: ابن يعيش، د.ت، ج٢، ص٨٢؛ السّيرافي، ٢٠٠٨م، ج٨، ص١٧٤).

٤ـ هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على عمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب: في هذا الباب يتمحور مناط الاجتهاد عند سيبويه في تقعيده للقواعد حول تعذّر البدل على اللّفظ. وأثناء ذلك قد يتعرّض للجانب الوظيفي للغة. ففي قولك: «ما أتاني مِن أحدٍ إلا زيدٌ»، و«ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به»، و«لستَ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به»، و«لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله» يتعذّر البدل على اللّفظ بسبب وجود المانع. من هذه الأمثلة التي ساقها سيبويه يظهر أنّه «**يتعذّر البدل على اللّفظ في أربعة مواضع: في المجرور بِمِن الاستغراقيّة، والمجرور بالباء الزّائدة لتأكيد غير الموجَب، نحو: ما زيد أو ليس زيد، أو هل زيد بشيء، وفي اسم «لا» التّبرئة، إذا كان منصوباً، أو مفتوحاً، نحو: لا رجل، ولا غلامَ رجل، وفي الخبر المنصوب بما الحجازية**» (انظر: الأستراباذي، ١٩٩٦م، ج٢، ص١٠٧). هذا من ناحية التقعيد أمّا من ناحية الوظيفية فيرى سيبويه أنّ العرب لا تحملُ المستثنى في عبارة: «لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله» على اللّفظ لأنّ هذا الكلام جوابٌ لقول القائل: «هل مِنْ أحَدٍ»؟ وشأنه في ذلك مثلُ: «ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ» جواباً لقول القائل: «هل أتاك من أحد»؟ فلمّا يكون السؤال عن استغراق الجنس بمجيء «مِن» زائدة يجب أن يكون الجواب كذلك عن الجنس، «**فإذا قلت: «ما جاءني من رجل» لم يقع ذلك إلا للجنس كلّه. ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفا ـ لم يجز لو قلتك ما جاءني من عبد الله ـ كان محالاً؛ لأنّه معروف بعينه فلا يَشيع في الجنس**» (المبرد، ١٩٩٤م، ج٤، ص٤٢٠).

في هذا الباب كذلك يدرسُ سيبويه موافقة النّفي المعنوي أو التأويلي بالنّفي اللفظي حسب الاستعمال العربي، بيدَ أنّ هذا الموضع ليس في القوّة كالنّفي التأويلي في الباب السّابق، من قِبَل أنّ من يقول على الجواز: «رأيتُ أحداً لا يقول ذاك إلا زيداً» و«إنّ أحداً لا يقول هذا إلا زيداً» إنّما يُبدلُ المستثنى مما تأخّر عنه النفيُ وإن يكون معناه النفيَ، أمّا قولك: ««ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ» و«أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ» إنّما ابتدأتَه مع النّفي اللّفظي أو معناه. جدير بالذّكر أنّ «أحد» ـ كما يقوله سيبويه ـ لا يُستعمل

في الواجب، لذلك وقوعه في: «إنّ أحداً لا يقول ذاك» ضعيفٌ خبيثٌ ولكنّه احتُمل حيث كانَ معناه النفيَ (سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٢٩).

٥ـ هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدَلاً: مضى في باب: «هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه» أنّ وجه الكلام عند سيبويه أن تجعل المستثنى في قولك: «ما أتاني أحدٌ إلا ذلك» ونظائره بدلاً من الذي قبله؛ إلا أنّه قد سمع لغةً أخرى فيه وذلك أن يكون المستثنى فيه كالمستثنى في قولك الموجب: «أتاني القومُ إلا أباك» منصوباً بـ"إلا"؛ فوضع سيبويه هذه اللغة لغة ثانية اعتبارا للاستعمال العربي. أمّا الإشكاليّة الواردة هنا فتجول في فلك تفضيل البدلية على النّصب؛ لماذا يجعل سيبويه البدليّة لغة مختارة؟ هل رأى الكاتب وراء هذا الاختلاف علّة معقولة ودلالة موضوعة؟ أم كرّس جلّ همّه في بناء القاعدة؟

ركائز الباب توحي أنّه في هذا الباب قد جرى في سَنَنٍ متّبع فالتّقعيد عنده ملازم للدّرس والمفاحصة؛ من حيث إنّه في هذا الباب يقوم بتقسيم ضمنيّ لهذا الضرب من الاستثناء تبعاً للمنهج المستدلّ، ذلك أنّ المستثنى في قولك: «ما أتاني أحدٌ إلا زيد» يحتمل أن يكون متّصلاً بما عَمل في الاسم الأوّل إعراباً و هذا هو الأصل عند سيبويه، لأنّه من جنس الأوّل وهذا التّجانُس يسبّب إتباعه في إعراب الأوّل وجواز إحلاله محلّه على البدليّة، ويحتمل أن يكون منقطعاً مما عَمل في الأوّل، عاملا فيه «إلا» ويعتبره لغة ثانية استعملها بعض العرب. من ثمَّ يعتقد سيبويه أنّ وجه الكلام في هذا المستثنى أن يكون بدلاً من المنفيّ قبله وأن يكون مختلفاً عن مستثنى من غير جنس المستثنى منه، لأنّ من ينصب ويقول: «ما أتاني أحدٌ إلا زيداً» أبعده من التّجانس وأدناه مما ليس من جنس الأول والدليل على ذلك ـ كما يقوله سيبويه ـ أنّ النصب يجيء على معنى: «ولكنّ زيداً»، و«لا أعني زيداً» (انظر: سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٣٠)، كما أنّه يجيء على هذا المعنى مستثنى من غير جنس المستثنى منه. يجدر بالذكر أنّ الباب التالي يكمل هذا الباب ويبيّنه.

٦ـ هذا باب يختار فيه النّصب لأنّ الآخر ليس من النوع الأول: طبقا لما عالجه سيبويه في الباب السابق، المستثنى المتصل ـ كما اصطلحه المتأخّرون ـ إمّا يكون اتصاله بالأول في الجنس والإعراب معاً، وهذا يكون الوجه عنده، وإمّا يكون اتصاله في الجنس دون الإعراب، حيثُ يقرُب مما ليس من جنس الأول فيأتي على معنى: «ولكنّ» و«لا أعني». هذه التوطئة تطلُّ المستقرئ على اختيار سيبويه للغة أهل الحجاز وهي النصب في قولك: «ما فيها أحدٌ إلا حماراً»؛ بدليل أنّ المستثنى في هذا الضرب ليس من جنس الاسم الأوّل فنراهم «**جاؤوا به على معنى: ولكنّ حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأوّل، فيصيرَ كأنّه من نوعه**» (المصدر نفسه، ص٣٣١)؛ فيكون الانقطاع في الإعراب نتيجة للانقطاع في الجنس، حيث يترتّب على ذلك انعدام التوائم المعنوي بين الاسمين فيما صار علّة عقليّة ومصدرا معتمداً جعل الكاتب يختار النصب في عمله التنظيري للغة؛ أمّا اللغة الثّانية التي يتعرّض الكاتب إلى تجلية أبعادها الخفيّة فهي لغة بني تميم، فيقولون: «لا أحدَ فيها إلا حمارٌ» على سلك ما يكون من جنس الأوّل.

من المبرز أنّ الذي يقعّد النحو على النّهج التقعيدي يكتفي بالقول: إنّه يجوز هنا النّصب والرّفع أو يصل منتهى همّه إلى أن يقول: إنّه يجوز النّصب على لغة أهل الحجاز والإتباع على لغة بني تميم ولا ينغمس في طيّات ذلك، أمّا سيبويه إمام النّحاة انطلاقا من اعتماده على النحو التّقعيدي والوظيفي فيستشفّ ويتمعّن فيما يرى من الخلافات اللغوية عند مستعمليها ويسعى إلى تقريب حقائقها إلى الفهم وتأويل ما يبعد عن اللغة المختارة وفق اللغة المختارة. من ثمّ يتتبّع موجِبَ الإتباع لهذا المستثنى في لغة أهل تميم مع أنّه مخالف عن الأوّل في الجنس. فيستدلّ على الإتباع بالقول: «وأمّا بنو تميم فيقولون: «**لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا: ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنّه ذكر «أحداً» توكيداً لأنْ يُعْلم أنْ ليس فيها آدميٌّ، ثمّ أبدلَ، فكأنّه قال: «ليس فيها إلا حمارٌ». وإن شئتَ جعلته إنسانها**» (المصدر

نفسه، ص٣٣١). يعني قول سيبويه أنّهم رفعوه على تأويلين: «أحدهما: أنّك أردت ما فيها إلّا حمارٌ، وقولك: ما فيها إلّا حمار، قد نفيت به النّاس وغيرهم في المعنى، ودخل في النّفي من يعقل ومن لايعقل، ثمّ ذكرت "أحداً" توكيدا، لأن يعلم أنّه ليس بها الآدميّ. والوجه الآخر: أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز كأنّ الحمار هو من أحد أناسيّ ذلك الموضع» (الأعلم الشّنتمري، ١٩٩٩م، ج٢، ص٢٣٣). بعد هذا الاستدلال يستشهد الكاتب على أبيات أُنْشِدَتْ على لغة بني تميم ويناقشها متمسكاً بالتّأويلين، منها قول الشّاعر:

وبَلْـــدَةٍ لـــيس بهـــا أنِـــيسُ إلا اليعـــافيرُ وإلا العِـــيسُ

اللّغات: اليعافير جمع اليَعْفُور وهو ولد الظّبية وولد البقرة الوحشية أيضا، قال بعضهم: اليعفور: تيس الظّباء، والعِيس: إبل بيض يخالط بياضها شقرة جمع أعيس و الأنثى عيساء.

الشّرح: هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث، المعروف بجران العود في وصف فلاة؛ ظاهر قوله: «إلا اليعافير» أنّه استثناء منقطع تقدّم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز، إلا أنّه ورد مرفوعا، وقد وجّه سيبويه ليوافق المشهور بوجهين: الأوّل: أنّه جعله كالاستثناء المفرّغ كما اصطلحه المتأخّرون، وجعل ذكر المستثنى منه مجردّ توكيد ليُعلَم أن ليس في تلك الفلاة أنيسٌ، فكأنّه قال: «ليس بها إلا اليعافير». الثّاني: أنّه رفع اليعافير والعيس بدلا من الأنيس على الاتّساع والمجاز، من قِبل أنّه توسّع في معنى المستثنى حتى جعله نوعا من المستثنى منه، وكأنّ من قال: «ليس فيها أحد إلا حمار» قد جعل الحمار إنسان هذا الدّار، فحمله على المحمل الذي يحمل على مستثنى من جنس الأوّل (انظر: ابن السّيرافي، ١٩٧٤م، ج٢، ص١٣٦؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٦١؛ البغدادي، ١٩٩٦م، ج٩، ص٢٥٨؛ الأنباري، ١٩٦١، ج١، ص٢٧١).

يُذكر أنّه: «**قال المازني فيه وجه ثالث: وهو أنّه خلط من يعقل بما لا يعقل، فعبّر عن جماعة ذلك بأحد ثمّ أبدل «حماراً» من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره، وعلى هذا قول الله ﷻ: ﴿مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[١] لما خلط من يعقل بما لا يعقل في قوله: ﴿كلَّ دَابَّةٍ﴾، خبر عنها كلّها بلفظ من يعقل**» (الأعلم الشّنتمري، ١٩٩٩م، ج٢، ص٢٣٣)، فلم يعد سيبويه يكتفي هنا بالملاحظة الخارجية التقريرية بل يتجاوز ذلك إلى عمق تفسيري يبحث في الكيف وما وراء الكيف.

٧ـ هذا باب ما لا يكون إلا على معنى «ولكنّ»: هذا الباب رَدَّةٌ على القاعدة الكلية التي اعترف بها سيبويه في الباب السابق، ويعني ذلك أنّ لوظيفة اللغة دوراً محورياً في بناء القاعدة، فوردت في قوله ﷻ، وكلام العرب وأشعارهم مواضع امتنع فيها الإتباع وتعيّن النصب على معنى «ولكنَّ»؛ فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب النصب، ذلك لأنّ المستثنى ههنا لا يكون قبله اسم يصحّ حذفه في التقدير ولا يكون بدلا على التوسّع. يعتقد الكاتب ـ يعنى به سيبويه ـ أنّ هذا الضرب في القرآن الكريم كثيرٌ ويذكر مواطن منه في كتابه، كقوله تعالى: ﴿**لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلا مَنْ رَحِمَ**﴾ (هود: ٤٣)، ويقول: «أي ولكنّ من رحم» (انظر: سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٣٩)؛ فبذلك يعتقد سيبويه ـ والمبرّد كذلك ـ أنّ [مَنْ رَحِمَ] تعني: «مَن رَحِمَهُ اللهُ تعالى»، و«مَن رَحِمَهُ اللهُ

[١]. الآية الشريفة: ﴿**وَاللهُ خَلَقَ كلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللهُ ما يَشَاءُ إِنَّ اللهَ عَلَى كلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ**﴾ (النور: ٤٥).

تعالى» معصومٌ؛ فكأنّه قال: «لكن مَن رَحِمَه اللهُ معصومٌ» وما بعد «إلا» غير الذي قبله. وقال بعضٌ: [لا عاصم] أي: «لا مَعْصُوم»؛ وهذا القول ضعيفٌ عند السّيرافيّ، والوجه الأَجْوَدُ عنده أن يكون [من رحِم] هو الله؛ لأنّه الراحم؛ فكأنّه قال: «لا عاصمَ اليومَ لهم إلا اللهُ» كما تقول: لا إلهَ إلا اللهُ. من ثمّ يكون المستثنى في التّأويلين الأخيرين من جنس ما قبله (انظر: الأستراباذي، ١٩٩٦م، ج٢، ص٨٦؛ المبرد، ١٩٩٤م، ج٤، ص٤١٢؛ السّيرافيّ، ٢٠٠٨م، ج٨، ص٢٠٢).

ومن ذلك في كلام العرب: «لا تكوننَّ من فلانٍ في شيءٍ إلا سَلاماً بسلامٍ»؛ معنى: «لا تكونَنَّ من فلان» أي: «لا تُخَالِطنّه» ومعنى: «سلاماً بسلامٍ» أي: «مُتَارَكَةً» وذلك يعني: «لا تُخَالِطَنَّهُ إلا مُتَارَكَةً» وليست المتاركة من المخالَطة في شيءٍ، فصار المعنى: «لا تخالطنّه ولكنْ تاركهُ» (انظر: السّيرافيّ، ٢٠٠٨م، ج٨، ص٢٠٤). ويرى سيبويه أنّ مثل هذا في الشّعر كثيرٌ ويذكر أبياتاً منه في كتابه، مثل ذلك قول النّابغة الجَعديّ:

فَتًى كمُلَتْ خَيْراتُه غيرَ أنّه جَوَادٌ فلا يُبْقِي من المالِ باقِيا

الشّرح: قاله النابغة في رثاء أخ له، على أسلوب المدح بما يشبه الذّم؛ المعنى: هو فتى كامل الأوصاف ولكنّه جوادٌ لا يبقي ما لديه من المال. فاستثنى جوده وإتلافه للمال، من الخيرات التي كملت له، مبالغة في المدح، فجعلهما في اللّفظ كأنّهما من غير الخيرات؛ إن كان لابدَّ من العيب و النقص ففي أخلاقه نقص واحد هو جوده الكامل الممزِّق لمالِه؛ يَعُدُّون ما في ظاهره أدنى شائبة من النقص وإن كان في التحقيق غاية في الكمال فالشاهد فيه وجوب نصب «غير» على الاستثناء المنقطع.

٨ـ هذا باب ما تكون فيه «أنّ» و«أنْ» مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء: قد أَخرج سيبويه هذا الباب على موافقة المصدر المكوّن من «أنّ» و«أنْ» مع صلتهما للمصدر الصريح من حيث وقوعهما في الاستثناء؛ فيقول: «**وذلك قولك: ما أتاني إلا أنّهم قالوا: كذا وكذا» فـ«أنّ» في موضع اسم مرفوع كأنّه قال: «ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا». ومثل ذلك قولهم: «ما مَنَعَني إلا أنْ يَغضب عليّ فلانٌ»**» (سيبويه، ١٩٩٩، ج٢، ص٣٤٤). ثمّ يستدلّ على الرّفع بأنّ أبا الخطّاب حدّثهم أنّه سمع من العرب الموثوق بهم، من يُنْشِدُ البيت التالي رفعا:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرُ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصونٍ ذات أوْقالِ

اللّغة: منها، من الوجناء، وهي النّاقة؛ في البيت السّابق له. الأوقال: جمع الوَقْل وهو شجرة المُقْل.

الشّرح: «**يريد لم يمنعها أن تشرب إلا أنّها سمعت صوت حمامة فنفرت، يعني أنّها حديدة النّفس يخامرها فزع وذعر لحدّة نفسها، وذلك محمود فيها**» (سيبويه، ١٩٨٨م، ج٢، ص٣٢٩) أو: «**لم يمنع الشّاربين من ورود الماء سوى حمامة صوّتت على غصون الشّجر، فأهاجت الحنين والذكريات**» (سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٤٤).

ثمّ يستخدم الكاتب القاعدة المذكورة ـ وفقاً لعمادة غلبت على كتابه ـ كآلية منهجية يبيّن بها استعمال لغة أخرى، ذلك لأنّ ناساً من العرب نصبوا "غير" في هذا البيت لإضافته إلى المبنيّ، فقال في كتابه: «**وزعموا أنّ ناساً من العرب يَنصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل، رحمه الله: هذا كنصب بعضهم «يَومَئذٍ» في كلّ موضع، فكذلك «غيرَ أن نطقَتْ»**» (المصدر نفسه، ص٣٤٥).

٩ـ هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً: قد انبنى مدار هذا الباب على وجوب نصب المستثنَى في الإيجاب، وكما مضى في بابِ: «**هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه**» لم يستجلِ سيبويه الإجابة عن: لِمَ أبدلت العرب من المنفيّ ولَم تُبدِل من الموجب؟ فلا تعدو غاية مسعاه عن بيان أنّ قولك: «أتاني القومُ إلّا أباك» امتنع فيه البدل من قِبَل «**أنّك لو قلت: «أتاني إلّا**

أبوك» كان مُحالا وإنّما جاز «ما أتاني القومُ إلّا أبوك» ، لأنّه يَحسن لك أن تقول: «ما أتاني إلّا أبوك» فالمُبدَل إنّما يجيء أبداً كأنه لم يُذْكر قبله شيءٌ لأنّك تُخْلِي له الفعلَ وتَجعله مكانَ الأوّل» (المصدر نفسه، ص٣٤٦).

قد تكون في إشارته هذه دلالة جليّة على اهتدائه إلى موجب النصب ولكنّه لم يُدلِ بتصريحه فقال غيره: لأنّ عبرة البدل أن يحلّ محلّ المبدل منه وفي المنفي يصحّ حذف الاسم المبدل منه قبل "إلا" ولا يصحّ ذلك في الموجب؛ لا يقال: «أتاني إلا زيد» لأنّه لا يجوز إثبات ما يتضادُّ، فإذا قلت: «ما أتاني إلا زيدٌ» فقد وقع النفي على ما لا يجوز إثباته من الأشياء المتضادّة وكأنّك قلت: «ما أتاني رجلٌ وحده، ولا رجلان، ولا رجال مجتمعون، ولا متفرقون»، فإذا أثبتَّ على هذا الحدّ فقلتَ: «أتاني إلا زيدٌ» فقد أوجبت إتيان النّاس كلّهم على هذه الأحوال المتضادّة، وذلك لا يجوز ولا يُقصد. وهذا مضى ذكره آنفاً. أمّا في منتهى الباب فيسوق سيبويه مثالاً يكون المعنى فيه عنصراً أساساً للتقعيد، ذلك قولُك: «ما فيهم أحدٌ إلا قد قال ذلك إلا زيداً»، فالجانب الظّاهر يُوحي ارتفاع «زيداً» على البدليّة من المنفيّ قبله ولكنّ الوظيفة تخالفه بدليل أنّ لهذا الكلام تفسيرا إيجابيّا فكأنّك قلت: «قد قالوا ذلك إلا زيدا»؛ من ثمّ جاء التقعيد ـ أو الإعراب هنا ـ تابعا للوظيفة التداولية وللمعنى.

١٠ـ هذا باب ما يكون فيه «إلا» وما بعده وصفاً بمنزلة «مثل» و«غير»: تكون إطلالة سيبويه في هذا الباب توطيداً بالغا للعلاقة الوثيقة بين التقعيد والوظيفية، بدليل أنّه قد عدّ "إلا" من أدوات الاستثناء ولكنّه لا يوليها شأو الاستثناء في كل موطن بل يذكر لها في هذا الباب موقفا استعماليّا آخر؛ ذلك لأنّهم قد حملوها على «غير» في الوصفيّة. فيقولُ عن امتناع حملها على الاستثناء في قولك: «لو كانَ مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنا»: «والدليل على أنّه وصفٌ أنك لو قلت: «لو كان معنا إلا زيدٌ لَهَلَكنا»، وأنت تريد الاستثناء لكنتَ قد أحَلْتَ»» (المصدر نفسه، ص٣٤٧)؛ يعني ذلك ما فسّره الأعلم الشّنتمري بقوله:

> **اعلم أن البدل لا يكون في "لو" بعد "إلا"، لأنها في حكم اللفظ، تجري مجرى الموجب، وذلك أنها شرط بمنزلة "إن". ولو قلت: «إن أتاني أحد إلا زيد خرجت»، لم يجز، لأنه يصير في التقدير: «إن أتاني إلا زيد خرجت»، كما لا يجوز: «أتاني إلا زيد»، فهذا وجه من الفساد. ووجه آخر من فساده: أنه إذا قال: «لو كان معنا إلا زيد لهلكنا» ـ وهو يريد الاستثناء ـ لكان محالا، لأنه يصير في المعنى: «لو كان زيد لهلكنا»، لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب** (الأعلم الشنتمري، ١٩٩٩م، ج٢، ص٢٤٤).

ونظيره فيما استشهد به سيبويه قوله ﷻ: ﴿**لَوْ كانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتا**﴾ (الأنبياء: ٢٢)؛ فإنّك لو جعلتها للاستثناء لكنتَ قد أَحَلتَ. هذا ما اعتنى به متأخّروه وأوفوا شرحه قائلين:

> **فلا يجوز في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى، إذْ التقدير حينئذٍ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنّه لو كان فيهما آلهةٌ فيهمُ الله لم يفسدا، وليس ذلك المراد؛ ولا من جهة اللفظ، لأنّ «آلهة» جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصحُّ الاستثناء منه، فلو قلت: «قام رجَالٌ إلا زيداً» لم يصحّ اتّفاقا. وزعم المبرّد أن «إلا» في هذه الآية للاستثناء، وأنّ ما بعدها بدل، محتجّا بأن «لو» تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه؛ وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو: «لَوْ كان مَعَنا إلا زَيْدٌ أجودُ كلامٍ؛ ويَردُّهُ أنهم لا يقولون: «لو جاءني دَيَّارٌ أكرَمْتُه»، ولا «لَوْ جاءَني مِنْ أحَدٍ». ولما لم يجز ذلك دلّ على أنّ الصواب قولُ سيبويه إنّ «إلا» وما بعدها صفة** (ابن هشام، *مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب*، ج١، ص٦٣).

وقد استدلّ سيبويه على وصفية "إلا" بأبيات منها قولُ عمرو بن معدي كرب:

وكـــــلُّ أخٍ مُفارِقُـــــه أخـــــوه لَعَمْـــــرُ أبيـــــك إلا الفَرْقَـــــدانِ

اللّغة: الفرقدان: نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر ويهتدى بهما.

الشّرح: المراد الحكم على كل أخ بأنّه مفارق أخاه في الدنيا سوى الفرقدين فإنّهما لا يفترقان إلا عند فناء الدّنيا، واستشهد به سيبويه على أن "إلا" وقعت نعتا لــ«كلّ» مع أنّه يجوز نصب الفرقدين على الاستثناء؛ وفيه تخاريج غير ما ذكر سيبويه وردت في الكتب النحوية. أمّا سيبويه فقال: «**كأنّه قال: وكل أخ غيرُ الفرقدينِ مفارِقُه أخوه، إذا وصفتَ به «كلا»». اشتراطه بـ «إذا وصفتَ به «كلا»» نصٌّ على جواز الوصفية والاستثناء إن لم يوجد مانعٌ، فاستبان في موضع من الباب: «وإذا قال: «ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ»، فأنت بالخيار إن شئت، جعلت «إلا زيدٌ» بدلا، وإن شئت، جعلته صفة**» (سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، صص٣٥٠ ـ ٣٤٩؛ وانظر: البغدادي، ١٩٨٩م، ج٢، صص١٠٨ ـ ١٠٥؛ الشّنقيطي، ١٣٢٨، ص١٩٤).

١١ـ هذا باب ما يقدم فيه المستثنى: لم يعتمد سيبويه في عنونة هذا الباب على التقعيد بل اعتمد فيها على وظيفة اللغة عند مستعمليها، لاكتفائه ببيان تقديم المستثنى؛ بمعنى أنّه لم يسمّ الباب كتسميته لسائر الأبواب بالقاعدة الإعرابية فلم يقل مثلاً: «هذا باب يختار فيه النصب لتقديم المستثنى على المستثنى منه» مع أنّه يختار هنا النصب وذلك لسبب سيتأتّى شرحه. أمّا بالنسبة لمناقشة الباب فمن المهمّ الأخذ بمدى عناية سيبويه بسبب تقديم العرب للمستثنى، وتأثير التقديم على الإعراب. دراسة هذه القضايا تستلزم الإلمام بما قاله عبد القاهر الجرجاني عن التقديم في كتابه «دلائل الإعجاز» فذلك قوله:

> **وَاعلم أن تقديم الشيء على وجهين: تقديمٌ يقال إنه على نيّة التأخير، وذلك في كل شيء أقرَرْته مع التقديم على حُكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل كقولك: «منطلق زيد» و«ضرب عمراً زيدٌ»، معلوم أنّ «منطلق» و«عمرا» لم يخرجا بالتقديم عمّا كانا عليه، من كون هذا خبرَ مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكونِ ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله، كما يكون إذا أخّرت. وتقديمٌ لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقُل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعلَ له باباً غير بابه، وإعرابا غيرَ إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلٌّ واحد منهما أن يكونَ مبتدأ ويكونَ الآخر خبراً له، فتقدِّم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرّة: «زيدٌ المنطلقُ» وأخرى، «المنطلقُ زيدٌ»، فأنت في هذا لم تقدم «المنطلق» على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكونَ خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر «زيدا» على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً** (الجرجاني، ٢٠٠٤م، صص١٠٧ـ١٠٦).

يُذكر أنّ سيبويه قد سمع التّقديم للمستثنى (المنفيّ) منصوباً ومرفوعاً، كقولك: «ما فيها إلا أباك أحدٌ» و«ما لي إلا أبوك أحدٌ». أمّا النصب فحدّثه الخليل ووجد له حجّة منطقيّة وأمّا الرفع فحدّثه يونُس وكأنّه لم يجد له حجّة فسكت عنه ولو وجد له حجّة لجعل الإعراب أساس العنوان. أمّا حجّة النصب عنده فتتمثّل فيما زعمه الخليل، فـ«**زعم الخليل، رحمه الله، أنّهم إنّما حملهم على نصب هذا أنّ المستثنى إنّما وجهُه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدَلاً منه؛ لأنّ الاستثناء إنّما حدُّه أن تتداركه بعد ما تَنفي فتُبدله، فلمّا لم يكن وجهُ الكلام، هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز، إذا أخّرتَ المستثنَى، كما أنّهم حيث استَقبحوا أن يكون الاسمُ صفةً في قولهم: «فيها قائماً رجلٌ»، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخّرتَ الصّفة، وكانَ هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أن يَحملوا الكلام على غير وجهه** (سيبويه، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٥٢).

من ثمّ يكون التشابه بين قولك: «فيها رجلٌ قائم» وقولك: «ما فيها أحدٌ إلا أبوك» في أنّ الإتباع ـ في الأول كصفة، وفي الثاني كبدل ـ لغة مختارة، أمّا انتصاب «قائم» على الحاليّة وانتصاب «أبوك» على الاستثناء فلغة ثانية، لأنّه لا تحسُن الحال لصاحب منكر ولأنّ الإبدال في مثل هذا الاستثناء ـ كما مضى ذكره آنفا ـ هو الوجه. ولما تقدّما على متبوعهما امتنع الإتباع، من قِبَل أنّ التّابع لم يثبت تقديمه على متبوعه في كلام العرب فحينئذٍ اختيرت فيهما تلك اللغة الثانية، أي النصب. هذا ما قصده سيبويه. والظاهر أنّه لو ادّعى أحد أنّ اعتبارَ «أبوك» في قولك: «ما لي إلا أبوك أحدٌ» على البدليّة يصحُّ على نيّة التّأخير لتعسّف وكان ادّعاؤه خَلْفاً من

القول باطلا فاسدا، لانتقاض الغرض الإيضاحي من الإبدال؛ بينما انتصابه في قولك: «ما فيها إلا أباك أحدٌ» لفائدة من فوائد التّقديم وليس لهذا التقديم انتقاضٌ، وإن لم يشر سيبويه إلى غرض التقديم، والانتقاض وعدمه.

وقال المبرد عن نحو: «ما جاءني إلا زيدا أَحدٌ»: «**إنّما امتنع البدَل؛ لأنّه ليس قَبل زيد ما تُبدله منه**» (المبرد، ١٩٩٤م، ج٤، ص٣٩٧). هذا التقديم يتمثّل في الضرب الأوّل من التقديم الذي اعترف به عبد القاهر الجرجاني.

وأمّا الرفع ـ وهو لغة الكوفيين ـ فحدّثه يونُس وكأنّ سيبويه لم يجد له حجّة فأراد أن يطرف عنه فأخفق. فقال: «**وحدّثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: «ما لي إلا أبوك أحدٌ»، فيَجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: «ما مررتُ بِمثْله أحد»، فجعلوه بدلاً**» (سيبويه، ١٩٩٩، ج٢: ٣٥٣). في قوله هذا دليلٌ على عدم اهتدائه أو عدم اقتناعه بالرفع، ذلك لأنّه لم يجعل «أحدٌ» مبدلاً منه مؤخّرا، خوفاً من أن ينتقض غرض الإبدال ولما لم يجد بدّا من انتفائه على المبدل منه جعله بدلاً ولكنّه مع ذلك لم يسلم من فخّ آخر، ذلك لأنّ العامّ لا يُبدل من الخاصّ، فأجيبَ عن مثله: إنّه عامّ أريدَ به خاصّ فصحّ إبداله من المستثنى منه (انظر: الأزهري، ٢٠٠٠م، ج١، ص٥٤٩). وقد روى أبو علي الفارسي أنّ أبا العبّاس المبرد لا يجيز: «ما لي إلا أَبُوك أَحَدٌ» لأنّ الباب الذي عليه هذا أن يكون «أحدٌ» مبدلا منه لا بدلا (الفارسي، ١٩٩٢م، ج٢، ص٦٩)؛ فمن هنا يظهر أنّ عدم اعتماد سيبويه على التقعيد في عنونة الباب نتيجة عدم اقتناعه بموجب الرفع.

وإضافة إلى هذه الأبواب قد ذكر سيبويه أبوابا أخرى تُكمل قواعد الاستثناء وهو قد جرى فيها على طريقة ما درسه هذا البحث في الأعلى، هي: «هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار»، و«هذا باب تثنية المستثنى»، و«هذا باب يكون مبتدأ بعد «إلا»»، و«هذا باب «غير»»، و«هذا باب ما أُجري على موضع «غير» لا على ما بعد «غير»»، و«هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً» و«هذا باب «لا يكون» و«ليس» وما أشبههما».

الخاتمة

يلتفت سيبويه إلى المَلْحَظ الإعرابي والمَلْحَظ الوظيفي للغة العربية ويبني عمليته مرصّعة على ملاحظة الحركات، والمعاني والأشياء في العالم الخارجي؛ وحرصا على هذه الملاحظة الثنائية يحلّل اللغة غير المختارة وفق اللغة المختارة، حيث يتّضح من خلال تحليله التّغير الدلالي نتيجة للحركات المختلفة. من ثمّ يرى أنّ مدلول: «ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ» يختلف عن مدلول: «ما أتاني أحدٌ إلا زيداً» كما يرى أنّ مدلول: «ليس فيها أحدٌ إلا حماراً» يختلف عن: «ليس فيها أحدٌ إلا حمارٌ». ذلك لأنّه كلّما اتّحد طرفا الاستثناء في الجنس وحقيقة المعنى اتفّقا في الحركة ويصحّ حينئذ إحلال ثانيهما محلّ الأوّل وكلّما خالف ثانيهما الأوّل في حقيقة المعنى انتصب وجاء على معنى: «ولكن» و«لا أعني». فارتفاع «زيدٌ» وانتصاب «حماراً» لغتان مختارتان ولما اختلفت حركتهما تغيرت دلالتهما؛ وكأنّ من قال: «ما أتاني أحد إلا زيداً» قد أبعد «زيداً» من التّجانس وأدناه مما ليس من حقيقة المستثنى منه وماهيته، لأنّه يكون على معنى: «ولكن زيدا» و«لا أعني زيداً»، على ندّ الاستثناء المنقطع. وكأنّ من قال: «ليس فيها أحدٌ إلا حمارٌ» قد جعل الحمار إنسان تلك الدّار على طريق الاتّساع والمجاز.

وتأتي هذه الملاحظات الوظيفية إثر اهتمام سيبويه بوظيفة نحوية أخرى، بدليل أنه يرتكز قبل هذه الملاحظات، على وظيفة العامل في القاعدة الإعرابية وتبعا لذلك في تأدية المقصود. فاهتمّ سيبويه أثناء تقعيده للقواعد النحوية بالعامل اهتماما بالغا، ذلك لأن العامل ـ كما تبين أمره ـ يرتبط ارتباطا وثيقا بالمتكلّم و لأن المقصود أو معنى الجملة ينشأ من المتكلّم وهو بناء على مقصوده يحدّد

العامل المؤثر فيما بعده ؛ فانطلاقا من ذلك يكثر سيبويه من التماسه إلى التحليل لعامل المستثنى حيث يتبين من خلال تحليله أنه كلما اختلف العاملان اختلفت الدلالة، على سبيل المثال تختلف دلالة: «ما أتاني أحدٌ إلا زيداً» عن: «ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ». ويعنى ذلك أيضا أنّ الوظيفية تحتلّ عند سيبويه مركزا راقيا ولو اقتنع بالتقعيد لاكتفى بالقول: يجوز في "زيد" في عبارة: «ما أتاني أحدٌ إلا زيد» الرّفع والنصب ولكنّه يحرص على تبيان العوامل ووظائفها.

وإنّما قوله في فائدة "إلا" التوظيفيّة: «ولكنّها تجيء لمعنى» يعالج وجها وظيفيا للغة، لأنّه يقصد من خلاله أنّ هناك فرقا بين قولك: «ما قام إلا زيدٌ» وقولك: «قامَ زيدٌ» في أنّ الأول يفيد إثبات الفعل لما بعدَ "إلا" ونفيه عمّن سواه والثّاني يفيد إثبات الفعل للفاعل بدون أن تكون فيه دلالة على نفيه عمّن سواه.

وإنّما حمْلُه عبارةَ: «لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله» جوابا لقول القائل: «هل أتاك من أحد» يوضّح جانبا وظيفيّا للغة. فلما يكون السؤال عن استغراق الجنس بمجيء «من» زائدة يجب أن يكون الجواب كذلك عن الجنس ويتعذّر حينئذ إبدال المعروف على لفظ "أحد".

ولا يغفل سيبويه عند تقعيده لقواعد اللغة العناية بالقدرة التواصلية ودور قطبي التخاطب ـ أي المتكلّم والمخاطب ـ أثناء العملية التواصلية، كما أنّ الشأن عند الوظيفيين يتمحور في معرفة القواعد اللغوية وكيفية استثمارها في تلك العمليّة والدليل على ذلك أنّه ـ كما مضت دراسته في صلب البحث ـ يمتحن فعل «رأى» ويرى له عمقين دلاليين، فهو يأتي على معنى الإبصار الحسيّ (رؤية العين) وعلى معنى العلم الضمنيّ (الرؤية القلبيّة). فينظر إلى قصد المتكلّم ويجعله فيصلا في الحكم النحوي جوازا ومنعا، يعني أنّ فائدة الاتصال بين طرفي التّخاطب ترتبط ارتباطا وثيقا بإرادة المتكلم، وهي تعدّ معيارا لصحة التركيب، في حدّ ذاتها.

فهذه النماذج ونماذج أخرى تمت دراستها أثناء البحث تُظهر عنايةَ سيبويه المقصودة بالوظيفية إلى جانب التقعيد.

❁❁❁

المصادر والمراجع

١. ابن السّيرافيّ، أبو محمد يوسف. (١٩٧٤م). ***شرح أبيات سيبويه***. (حققه محمد علي الرّيح هاشم). القاهرة: دار الفكر.

٢. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (١٣٨٧ش). ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***. (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). (ط٥). طهران: استقلال.

٣. ابن هشام، أبو محمد عبد الله. (د.ت). ***أوضحُ المسالك إلى ألفيّة ابن مالك*** (ومعه كتاب عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد). بيروت: منشورات المكتبة العصريّة.

٤. ابن هشام، أبو محمد عبد الله. (د.ت). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***. (خرَّج آياته وعلق عليه أبو عبد الله علي عاشور الجَنوبي). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٥. ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي. (د.ت). ***شرح المفصّل***. مصر: إدارة الطباعة المنيرية.

٦. الأزهري، خالد بن عبدالله. (٢٠٠٠م). ***شرح التصريح على التّوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النّحو***. (تحقيق محمّد باسل عيون السُّود). بيروت: دار الكتب العلمية.

٧. الأستراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسن. (١٩٩٦م). ***شرح الرّضيّ على الكافية***. (تصحيح وتعليق يوسف حسن عُمر). (ط٢). بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس.

٨. الأعلم الشّنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى. (١٩٩٩م). ***النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتَبيين الخفيّ من لفظِه وشرح أبياته وغريبه***. (دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب). المملكة المغربيّة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة.

٩. الأنباري، أبو البركات. (١٩٦١م). ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين***. (ط٤). مصر: مطبعة السّعادة.

١٠. بعيطيش، يحيي. (السنة الجامعية ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م). ***نحو نظرية وظيفية للنحو العربي***. (أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة). الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.

١١. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٨٩م). ***شرح أبيات مغني اللّبيب***. (حقّقه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق). (ط٢). بيروت: دار المأمون للتراث.

١٢. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٦م). ***خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العَرب***. (تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون). (ط٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٣. بودرامة، الزايدي. (د.ت). «النحو المقامي في كتاب سيبويه». ***مجلّة جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢***. مقال مستلم من موقعه الإلكتروني: http://boudramazaidi.blogspot.com/ / /blog-post_ .html

١٤. الجرجاني، عبد القاهر. (٢٠٠٤م). ***دلائل الإعجاز***. (قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر). (ط٥). القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٥. الحديثي، خديجة. (١٩٦٧م). ***كتاب سيبويه وشروحه***. بغداد: دار التضامن.

١٦. زكريا، ميشال. (١٩٨٦م). ***الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية***. (ط٢). بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

١٧. زيغد، سعيدة. (٢٠١٢م). «البؤرة في النحو الوظيفي: قراءة جديدة في تنميط أحمد المتوكل». ***مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب***. العدد٣١. ص ١٤٥ -١٣٤.

١٨. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨م). ***الكتاب***. (تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون). (ط٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٩. ـــــــــــــــــــــــ. (١٩٩٩م). ***الكتاب***. (علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٠. السّيرافيّ، أبو سعيد. (٢٠٠٨م). ***شرح كتاب سيبويه***. (تحقيق مصطفى عبد السميع سلامة وأشرف محمد فريد غنام). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

٢١. الشّنقيطي، أحمد بن الأمين. (١٣٢٨ق). ***الدرر اللوامع***. القاهرة: مطبعة كردستان العلمية.

٢٢. عبد الحكيم، سحالية. (٢٠٠٩م). «التداولية». ***مجلة المخبر ـ أبحاث في اللغة والأدب الجزائري***. العدد ٥. ص ١٠٩ـ ٨٧.

٢٣. الفارسي، أبو علي. (١٩٩٢م). ***التعليقة على كتاب سيبويه***. (تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزي). القاهرة: مطبعة الأمانة.

٢٤. المبرد، أبو العباس. (١٩٩٤م). ***المقتضب***. (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة). القاهرة: لجنة إحياء التّراث الإسلامي.

٢٥. مصطفى، إبراهيم وآخرون. (٢٠١٠م). ***المعجم الوسيط***. القاهرة: دار الدعوة.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی